

## تصاعد التهديدات يكشف قصور حماية المبلغين عن الفساد في تونس

يظهر تصاعد التهديدات ضد المبلغين عن شبهات الفساد في تونس رغم إقرار العديد من التشريعات والنصوص القانونية التي تهدف إلى مكافحة هذه الظاهرة، أن ثمة حلقة مفقودة لتحقيق أهداف هذا المسار، وقد انعكس ذلك من خلال المخاوف المتنامية من غياب سند يحميهم من المضايقات في ظل هشاشة المنظومة التي أثبتت أن بها أوجه قصور كثيرة.

للضغط عليهم وتحريمهم من حقوقهم الأساسية، كما يرى المليكي الذي قال "لأسلاف القانون موجود لكنه غير مفعّل، وهناك انتقام للفاسدين من المبلغين تحت أجهزة الدولة، ويفترض تشديد العقوبة على هؤلاء الذين يعتمدون الإبتزاز والترهيب".

وعلى الرغم من ترسانة القوانين، التي توفر الحماية للمبلغين عن قضايا الفساد، إلا أن أطرافاً رسمية عبرت عن امتعاضها من تواصل التهديدات والمضايقات ضدهم، ما يهدد حياتهم وممتلكاتهم. وتؤكد ماجدة بن أحمد مستشارة قانونية بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تصريح لـ "العرب"، "أن المحمدي، كمثل، لا تزال تتعرض للهرسلة والتهديد بالتصفية الجسدية، ومكنتها الهيئة من توفير الحماية الأمنية لها".

ومن الواضح أن التشريعات القانونية غير كافية، وفق بن أحمد، فقد تلقت الهيئة أكثر من 800 مطلب حماية و200 قرار إسناد بالحماية، فضلاً عن تنفيذ أربعين قراراً بالحماية الأمنية وتمت إحالة ثلاثين ملفاً على القضاء متعلقة بالهرسلة وسبعين قراراً ما زالت للظن في المحاكم.

حاتم المليكي  
هناك انتقام للفاسدين  
من المبلغين تحت  
أجهزة الدولة

وأثارت أرقام تتعلق بملفات فساد جدلاً واسعاً حيث وضعت السلطات التشريعية منذ سنوات الكثير من القوانين التي تستهدف مكافحة الفساد بيد أن الظاهرة استنفحت أكثر. ووفق أرقام رسمية كشفت هيئة مكافحة الفساد عن تلقيها أكثر من 39 ألف ملف فساد وتمت إحالة أكثر من 1800 على القضاء. وأخر ما بلغت عنه المحمدي، ملف القمح المستورد الذي يحتوي على حبوب مسرطنة وتم خلطه بالقمح السليم وتأكد ما صرحت به بعد ثبوت التحليل أنه مسرطن وتمت إقالة رئيس مدير عام ديوان الحبوب التابع لوزارة الفلاحة.

وأشار مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في تقريره نصف السنوي الثاني للفترة الممتدة من أبريل إلى نهاية سبتمبر الماضيين، الذي غطى جوانب مهمة ومؤثرة على مسارات التحول نحو الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان، إلى أرقام صادمة حول الفساد. وتصنّف الفساد في القطاع العام المشهّد مرة أخرى، فبناءً على بلاغات هيئة مكافحة الفساد ثمة 871 موظفاً محل شبهة فساد ممن استغلّ الظرف الصحي لمصالح خاصة، وتوزعت أرقام الفساد على جميع ولايات الجمهورية وهو ما أثبت مرة أخرى أن الفساد عائق رئيسي في مشروع إصلاح الدولة والتحول نحو الديمقراطية.

ويضرب الفساد، خاصة في القطاع العام، قيم المواطنة والثقة في المنظومة القائمة ومن إمكانية إصلاحها، وخلص التقرير إلى أن الفساد هو المتهم الأول في ضرب إعادة الصلة بين المواطن والدولة، كما هو شأن هيمنة الصراع السياسي على إدارة دواليب الدولة وعودة التيارات الشعبوية وضعف الأحزاب.



بارونات الفساد اخترقوا هياكل الدولة

خالد هديوي  
صحافي تونسي

تونس - عندما صادق البرلمان التونسي في فبراير 2017 على قانون يحمي المبلغين عن حالات الفساد، كان الجميع ينظر إليه على أنه ركيزة أساسية في مسار محاصرة اللوبيات ومكافحة الفساد المستشري في المؤسسات العمومية، غير أن تلك الخطوة اصطدمت بغياب إرادة سياسية جعلت من كاشفي تلك العمليات المشبوهة تحت التهديد.

وتعطي الحلول الراهنة لمحة عن أن هناك حلقة مفقودة في العمل على هذا المسار وربما تتقهقر العملية برمتها إذا لم يتم أخذ الأمور بجديّة أكبر على الرغم من الإصرار الكبير، الذي تبديه السلطات أو حتى المنظمات العاملة في هذا المجال من أجل اقتلاع جذور هذه الآفة بالطرق القانونية.

ويثير تزايد حالات تعرض العديد من المبلغين عن قضايا فساد إلى المضايقات والتهديدات تصل إلى تهديد حياتهم، في ظل جدل قانوني وسياسي واجتماعي، الشكوك لدى المراقبين حول مدى قدرة المنظومة القانونية الحالية على محاسبة الفاسدين.

وعلى سبيل المثال، تواجه نوال المحمدي، وهي مسؤولة بارزة في وزارة الصحة ومسؤولة عن المراقبة الصحية بيميناء سوسة تهديدات بالتصفية الجسدية بسبب فضحها لقضية فساد في الميناء، وكان يفترض أن تكون تحت حماية ذلك القانون.

ولكن من الواضح أن عجز المسؤولين في اتخاذ الإجراءات اللازمة جعل المحمدي، التي تعرضت للتهديد بالقتل، تستنجد برئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وزير الداخلية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وهذا السبب يبدو كافياً ليوضح مدى قصر فاعلية قانون حماية المبلغين عن الفساد الخثير للجدل.

وليس ذلك فحسب، بل إن هذه المشكلة تهدد مسار الانتقال الديمقراطي الذي تحاول تونس المضي قدماً فيه لترسيخ أسس دولة تقوم على العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بالنظر إلى أن الفساد كان من بين أبرز الملفات التي أدت إلى الإطاحة بنظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

ودخلت أطراف سياسية على الخط حيث كثفت من تحركاتها مطالبة بضرورة توفير الحماية اللازمة للمبلغين عن قضايا الفساد التي تطل مؤسسات الدولة وأمن الدولة، فضلاً عن تفعيل التشريعات المتعلقة بالمسألة، فهل ينجحون في مساعيهم من وراء هذا الضغط.

ويرى النائب بالبرلمان حاتم المليكي أن الإطار التشريعي موجود وهيئة مكافحة الفساد ملزمة بتوفير الحماية عندما يتعرض المبلغون للمضايقات والتهديدات، بيد أنه أشار في تصريحات لـ "العرب" إلى أن تونس تفتقد في ثقافتها إلى ضرورة حماية المبلغين، في ظل النفوذ السياسي القائمة وأيدي السياسيين الطولن، وثمة صعوبة في تفعيل هذا القرار وتطبيقه.

وهناك تبيض للفساد في تونس والة إدارية تتحكم فيها شبكات الفساد

## تونس بين مخاطر تفكيك الدولة ودعوات الحوار الوطني

المواقف المتباينة تظهر أن مفاتيح حل الأزمات لا يملكها أي أحد



الانسداد السياسي نقطة سوداء في المسار الديمقراطي

ويرى الأدميرال كمال العكروت المستشار الأول السابق المكلف بالأمن القومي لدى مؤسسة الرئاسة في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي أن "أغلب حكومات ما بعد يناير 2011 لم تستوعب دقة المرحلة السياسية والاقتصادية ولم تتمكن من استقراء مفهوم سوسيولوجي للحالة المجتمعية التونسية بل هي من نوع الحكومات المضيفة لفرص الإصلاح والتغيير.

عبد الحميد بن مصباح  
الأوضاع المشحونة تنذر  
بخطر حقيقي يستهدف  
الدولة

كمال العكروت  
حكومات ما بعد 2011  
لم تستوعب حتى الآن  
دقة المرحلة

واتسعت دائرة الدعوة إلى تنظيم حوار وطني للبحث عن مخرج من عنق الزجاجة، حيث يرى الاقتصاد العام التونسي للشغل أنه يجب أن يكون على أساس ربط الملفات الاقتصادية الحارقة بالآزمة السياسية المسببة لها.

ووفق الناطق الرسمي باسم الاتحاد سامي الطاهري فإن هناك مبادرة يعمل على إعدادها فريق من نخبة الخبراء المختصين، تشمل مقترحات وتشخيصاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وقد لقيت فكرة إطلاقها ترحيباً من الرئيس قيس سعيد في آخر لقاء جمعه بأمين عام الاتحاد نورالدين الطوبوي.

وقالت حركة مشروع تونس إن إعلان أكبر نقابة عمالية بالبلاد عن عزمها تقديم مبادرة للحوار الوطني لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وهي تتقاطع مع دعوة سابقة للحركة وعدد من الأطراف الحزبية والمدنية مشيرة إلى أن أحد الأفكار الأساسية للمبادرة هي عقد مؤتمر إنقاذ يدعو له قيس سعيد بينما تدير أعماله المنظمات الوطنية اعتباراً لحياها المطلوب في ظل الصراعات والانقسامات.

وحاول البعض أن يجعل مما حصل مطية لتبرير الانتفاضات في المناطق الداخلية باعتبارها لم تكن تحصل على حقوقها في التنمية كمناطق أخرى وصفت بالخطوة أو المرضي عنها من قبل النظام السابق وهو منحى حاول أن يستغله الإسلاميون وقوى اليسار الراديكالي في كسب نقاط انتخابية دون النظر إلى خطره على البلاد ووحدتها.

ودخلت النائب عن حزب التيار الديمقراطي سامية عيو على الخط حينما أكدت أن البلاد وصلت إلى مرحلة خطيرة جداً، بما أن المواطنين يحاولون أخذ حقوقهم بأيديهم وكأنه لا يوجد قانون ولا دولة، معتبرة أن حالة التهميش والفقر والخصاصة وصلت إلى درجة أن المواطن بات يطبق مقولة "عليّ وعليّ اعدائي حتى أننا أصبحنا خاضعين لمنطق تفكيك الدولة".

وأشار المحلل السياسي عبد الحميد بن مصباح في تصريح لـ "العرب" إلى أن الأوضاع تنذر بخطر حقيقي يستهدف سقف الدولة، بعد أن اتخذت الاحتجاجات أبعاداً جهوية ومناطقية وحتى عشائرية، وبات كل طرف يطالب بحقه في الحصول على امتيازات خاصة من مصادر الثروة والإنتاج في منطقته دون النظر إلى ما تحده الدولة كخطأ شامل لشعب واحد.

وقال إن "ذلك يعني أن هناك اتجاهها لفرض نموذج الحكم الفيدرالي بدل الحكم المركزي، مشيراً إلى أن تونس اليوم وفي ظل أوضاعها الاقتصادية الصعبة تواجه مخاطر التفكك الاجتماعي بسبب التأثيرات السلبية للاعتصامات والاحتجاجات على مناطق غير المناطق التي تدار منها، وكذلك نتيجة الخطاب الجهوي التقسيمي الذي ظهر منذ العام 2011.

انقسامات عميقة

تحولت نذر تفكيك الدولة إلى مضمون يومي لتصريحات ومواقف أغلب السياسيين والمتابعين والبلد على مشارف الذكرى العاشرة للإطاحة بنظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي بسبب تفاقم الآزمة الاقتصادية وعجز الحكومات المتلاحقة على إيجاد الحلول المناسبة، ما أدى إلى حالة الاحتقان الاجتماعي التي يرى المراقبون أنها باتت تمثل خطراً على الدولة.

أصبح الحديث عن مخاطر تفكيك الدولة جزءاً من الجدل السياسي اليومي في تونس تزامناً مع اتساع رقعة الاحتجاجات في مختلف مناطق البلاد وارتفاع الأصوات الداعية لحوار جدي بهدف اجترار حلول ناجعة لمواجهة نذر صدامات محتملة بين السلطة والشارع عشية الذكرى العاشرة للإطاحة بنظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي وأندلاع الشرارة الأولى لما سمي بـ"ثورات الربيع العربي". فهل يتمكن السياسيون من إيجاد حل للأزمات الزمنية؟

العاملين فيها وكذلك بتنفيذ الحكومة لإتفاقيات سابقة مع القوى الممثلة لذلك القطاعين في مجالات كالصحافة والقضاء والطب والكهرباء والغاز وغيرها.

وأعتبر مراقبون للوضع أن تراكم أخطاء السياسيين وعدم الاستفادة من دروس الماضي جعل الوضع في حالة يرثى لها، وقال وزير الدفاع السابق غازي الجريبي في تدوينة على حسابه بفيسبوك إن "الوضع العام ينذر بالخطر وأن الانفلات الكلي على مرصم حجر والسلطة في مهبط الريح".

وبيّنما دشّن المشيشي جلسات حوار مع الأحزاب الداعمة لحكومته في إطار ما سمي بـ"الحوار الاقتصادي والاجتماعي حول قانون المالية ومخطط التنمية"، دعا رئيس البرلمان ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، المحتجين في عدة مناطق داخلية إلى "الهدوء والهدوء واعتماد لغة الحوار بديلاً لاسلوب تعطيل مرافق الدولة".

ويرى مراقبون أن توقيع الحكومة مطلع نوفمبر الجاري على اتفاق نهائي مع معتمضي الكامور بولاية تطاوين لتحقيق مطالبهم بالتنمية والتشغيل مقابل إعادة فتح مضخة نفط الصحراء المغلقة دفع بمناطق أخرى

التجربة. وهذه التحركات جاءت كرد على ما سبق أن ورد على لسان المشيشي من أن نموذج الكامور سيتم تطبيقه على بقية الولايات وما قاله الغنوشي بأنه "لا تجوز الصدقة إلا إذا اكتفى أهل البيت"، في إشارة إلى ضرورة أن تستفيد كل منطقة من إنتاجها قبل أن تستفيد منه البلاد ككل. وقد ردت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى على الغنوشي قائلة إن "إجدييات العمل السياسي تعلمنا أنه لا يجب التفريق بين المناطق"، معتبرة أن خطاب المشيشي هو الذي أوجع الاحتجاجات والاحتقان في عدد من الولايات، وأن تصريح رئيس البرلمان كان فيه استنهاض للنعرات الجهوية وإعطاء إشارة انطلاق لتفكيك الدولة وهو مناهض لمفهومها.

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي

تونس - دعا الرئيس التونسي قيس سعيد منتصف الأسبوع الماضي رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى تطبيق القانون على كل من يقوم بقطع الطرق أمام وصول المواد الغذائية والمحروقات للسكان، كرد على الاعتصامات التي شملت عدداً من مواقع الإنتاج وأغلقت مسالك نقل السلع الضرورية لبقية المناطق.

وتشهد البلاد مع اقتراب الذكرى العاشرة لما يسمى بشوارة "14 جانفي" حراكاً شعبياً في عدة مناطق كقلق مضخة النفط بمنطقة الدوالب من ولاية القصرين ووقف إنتاج الفوسفات بولاية قفصة وإغلاق المنطقة الصناعية بولاية قابس ما أدى إلى أزمة في نقل وتوزيع أنابيب الغاز المنزلي. وبينما تم إغلاق مخازن المحروقات بمدينة الصخيرة من ولاية صفاقس، هدد معتمسو منطقة السبيخة من ولاية القيروان بإغلاق مضخة أنبوب الغاز الجزائري العابرة نحو إيطاليا، في حين تعالت أصوات عدة مناطق أخرى يدعو كل منها إلى قطع خطوط الإنتاج الموجودة في منطقته.

وعاشت ولاية باجة شمال غرب العاصمة الأرياء الماضي إضراباً عاماً غير مسبوق بالنسبة لها منذ استقلال تونس، فيما أعلنت ولاية القيروان عن تنظيم إضراب عام مماثل الخميس المقبل. وتتزامن هذه التحركات مع تحذيرات من أن يكون الحوار الوطني، الذي تمت الدعوة له مجرد الية لتكريس الواقع دون التوصل لحلول ناجعة للوضع السياسي الحالي المتأزم بسبب تنازع السلطات بين أطراف عدة نتيجة نظام سياسي وقانون انتخابي عاجزين عن تشكيل سلطة تنفيذية قوية قادرة على حماية الدولة من الأخطار المحدقة بها.

تراكم الأخطاء

بالتزامن مع الحراك الاجتماعي في الجهات، تعيش القطاعات المهنية على وقع احتجاجات تنادي بدورها بتحسين الظروف المعيشية والرفع من رواتب